الدكتور بوحميدة عطاء الله

الوجيز في القضاء الإداري

تنظيم عمل واختصاص

دار هومه

Scanné avec CamScanner

الفهرس

مقدمة 07

الباب الأول : تنظيم القضاء وعمله نحو ازدواجية قضائية 11

الجزء الأول : الجهات القضائية الفاصلة في النزاع الإداري قبل 1996 14

القسم الأول : في النظم القضائية المقارنة 14

الفصل الأول : نظام وحدة القضاء 14

المبحث الأول : مبرراتـــه 14

المطلب الأول : مبدأ المساواة أمام القضاء وسموه 15

المطلب الثاني : مبدأ الفصل بين السلطات 15

المبحث الثاني : مميزات نظام وحدة القضاء 15

المطلب الأول : الجانب العضوي : هيكل واحد 15

المطلب الثاني : من الجانب المادي : العمل والاختصاص 16

الفصل الثاني : نظام ازدواجية القضاء 17

المبحث الأول : مبررات ازدواجية القضاء 18

المطلب الأول : المبررات التاريخية والقانونية 18

المطلب الثاني : المبررات المنطقية 20

المطلب الثالث : المبررات العملية والتقنية 20

المبحث الثاني : خصائص النظام القضائي المزدوج..... 21

المطلب الأول : من حيث التنظيم : هرمين قضائيين 21

المطلب الثاني : من الجانب المادي : عمل واختصاص 21

القسم الثاني : الجهات القضائية الفاصلة في النزاع الإداري في الجزائر

قبل 1996 بين الوحدة والازدواجية 24

Scanné avec CamScanner

الفصل التمهيدي : أثناء الفترة الاستعمارية : ما قبل 1962 24
المبحث الأول : مرحلة 1830-1953 25
المبحث الثاني : مرحلة 1953-1962 26
الفصل الأول : مرحلة 1962- 1990 26
المبحث الأول : مرحلة 1962- 1965 26
المبحث الثاني : مرحلة 1965- 1990 27
الفصل الثاني : مرحلة 1990- 1996 : لامركزية دعوى الإلغاء وتوزيع متكافئ في الاختصاص بين غرفتي المحكمة العليا والمجالس القضائية ... 29
الجزء الثاني : التنظيم القضائي ابتداء من 1996 (عمليا 1998) نحو ازدواجية قضائية 32
القسم الأول : تنظيم الجهات القضائية العادية تحديد عملها واختصاصها 33
الفصل الأول : في المحكمة العليا 35
المبحث الأول : تنظيمها وعملها 35
المطلب الأول : تنظيمها 36
المطلب الثاني : عملها 38
المبحث الثاني : اختصاصاتها 42
المطلب الأول : الاختصاصات القضائية العادية 42
المطلب الثاني : الاختصاص القضائي الإداري 43
الفصل الثاني : في المجالس القضائية والمحاكم 44
المبحث الأول : في المجالس القضائية 44
المطلب الأول : تنظيمها وعملها 44
المطلب الثاني : اختصاصاتها 45
المبحث الثاني : في المحاكم 47
المطلب الأول : تنظيمها وعملها 47
المطلب الثاني : اختصاصاتها 49

Scanné avec CamScanner

القسم الثاني : في الجهات القضائية الإدارية 49
الفصل الأول : مجلس الدولة 52
المبحث الأول : تنظيمه وعمله 52
المطلب الأول : تنظيمه 52
المطلب الثاني : عمله 57
المبحث الثاني : اختصاصات مجلس الدولة 66
المطلب الأول : الاختصاصات القضائية 66
المطلب الثاني : الاختصاصات القضائية الخاصة..... 74
المطلب الثالث:الاختصاص الاستشاري 80
الفصل الثاني : المحاكم الإدارية 83
المبحث الأول : تنظيمها وعملها 84
المطلب الأول : تنظيمها 84
المطلب الثاني : عملها 86
المبحث الثاني : اختصاصها قضائي فقط 87
المطلب الأول : الاختصاص النوعي 87
المطلب الثاني : الاختصاص الإقليمي 97
المطلب الثالث : في حل إشكالات الاختصاص
وطبيعة الاختصاص 106
القسم الثالث : محكمة التنازع : تأسيسها تجسيدا للازدواجية القضائية ودعم لها.. 109
الفصل الأول : تنظيمها وعملها تجسيد للازدواجية القضائية 111
المبحث الأول : تنظيمها 111
المطلب الأول : محكمة التنازع هيئة قضائية مستقلة 111
المطلب الثاني : إدارة محكمة التنازع 112
المبحث الثاني : عملها 112
المطلب الأول : المداولة 113
المطلب الثاني : قراراتها 113

Scanné avec CamScanner

الفصل الثاني : اختصاصها دعم للازدواجية القضائية 114
المبحث الأول : اختصاصها حصري 114
المطلب الأول : التنازع الايجابي 116
المطلب الثاني : التنازع السلبي 118
المطلب الثالث : نظام الإحالة 119
المطلب الرابع : حالة تناقض القرارات 120
المبحث الثاني : كيفية تحريك التنازع والتصدي له 121
المطلب الأول : إجراءات تحريك التنازع 121
المطلب الثاني : في التصدي للدعوى 123

الباب الثاني : في اختصاص القضاء الإداري 129
الجزء الأول : في النزاع الإداري وآثار تحديده 132
القسم الأول : في مفهوم النزاع الإداري وموقف المشرع الجزائري منه 133 133
الفصل الأول : مفهوم النزاع الإداري 134
المبحث الأول : الاستعمال القانوني للمصطلح 134
المطلب الأول : في القوانين الموضوعية 135
المطلب الثاني : في القانون الإجرائي 136
المبحث الثاني : معايير تحديد النزاع الإداري 137
المطلب الأول : المعيار العضوي 137
المطلب الثاني : المعيار المادي 138
المطلب الثالث : المعيار الشكلي 139
الفصل الثاني : موقف المشرع وتجسيد المعايير عمليا 139
المبحث الأول : موقف المشرع 139
المطلب الأول : اعتماد المعيار العضوي أساسا 140
المطلب الثاني : الأخذ بالمعيار المادي استثناء 141

Scanné avec CamScanner

المبحث الثاني : تجسيد المعيار العضوي قضاء وفقها 143
المطلب الأول : تطبيقات القضاء 143
المطلب الثاني : موقف الفقه 145
القسم الثاني : آثار تحديد النزاع الإداري معرفة قواعد الاختصاص القضائي 146
الفصل الأول : مصادر قواعد الاختصاص وطبيعتها 147
المبحث الأول : مصادر قواعد الاختصاص 147
المطلب الأول : المصدر العام 148
المطلب الثاني : المصادر الخاصة 149
المبحث الثاني : طبيعة قواعد الاختصاص 149
المطلب الأول : الاختصاص النوعي 149
المطلب الثاني : الاختصاص الإقليمي 150
الفصل الثاني : في توزيع قواعد الاختصاص بين الجهات القضائية الإدارية 152
المبحث الأول : في الجهات القضائية المختصة بدعوى الإلغاء 152
المطلب الأول : مركزة دعوى الإلغاء 152
المطلب الثاني : عدم تركيز دعوى الإلغاء وفقا للقانون 90-23 153
المطلب الثالث : جديد دعوى الإلغاء في القانون 08-09 155
المبحث الثاني : الاختصاص المطلق للمحاكم الإدارية في دعاوى
القضاء الكامل 156
الجزء الثاني : أنواع الدعاوى الإدارية، شروطها ووسائل تأسيسها 158
القسم الأول : في الدعاوى الإدارية والطعون 158
الفصل الأول : أنواع الدعاوى الإدارية وموقف المشرع 160
المبحث الأول : التصنيف الفقهي لها 160
المطلب الأول : التصنيف حسب سلطة القاضي 160
المطلب الثاني : التصنيف بحسب طبيعة موضوع النزاع 163
المبحث الثاني : موقف المشرع 164
المطلب الأول : الاستعمال القانوني لكلمة دعوى 164

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني : الأخذ بالتقسيم الرباعي نسبيا 166
المطلب الثالث : في الدعوى الاستعجالية 166
الفصل الثاني : في أنواع الطعون 172
المبحث الأول : في الطعون الممكنة ضد قرارات المحاكم الإدارية 173
المطلب الأول : الطعون الممكنة أمام نفس الجهة القضائية 173
المطلب الثاني : في الطعون الممكنة ضد قراراتها
أمام مجلس الدولة 177
المبحث الثاني : في الطعون الممكنة ضد قرارات مجلس الدولة 180
المطلب الأول : في الطعون المفتوحة للأطراف الغائبة عن الخصومة 180
المطلب الثاني : في الطعون المفتوحة للأطراف الحاضرة في الخصومة 182
القسم الثاني : في شروط قبول الدعوى الإدارية ووسائل تأسيسها 185
الفصل الأول : شروط قبول الدعوى الإدارية 186
المبحث الأول : في الشروط العامة 186
المطلب الأول : وفقا لنص المادة 13 ق. ا. م. إد (459 ق. ا. م) 187
المطلب الثاني : في الشروط المتعلقة بالعريضة 192
المطلب الثالث : شرط الاختصاص القضائي 195
المبحث الثاني : في الشروط الخاصة 197
المطلب الأول : شرط القرار الإداري 197
المطلب الثاني : في التظلم الإداري 211
المطلب الثالث : في شرط الأجل 225
الفصل الثاني : في تأسيس الدعوى الإدارية والحكم فيها 244
المبحث الأول : في دعوى تجاوز السلطة وحالاتها 244
المطلب الأول : حالات دعوى تجاوز السلطة 247
الفرع الأول : عدم المشروعية الخارجية 248
أولا : عدم الاختصاص 248
ثانيا : عيب الشكل والإجراء 254

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني : عدم المشروعية الداخلية 260
أولا : الانحراف في استعمال السلطة 260
ثانيا : مخالفة القانون 265
المبحث الثاني : في دعاوى القضاء الكامل وأسسها 269
المطلب الأول : مسؤولية الإدارة على أساس الخطأ وبدون خطأ 271
الفرع الأول : المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ 271
الفرع الثاني : مسؤولية الإدارة بدون خطأ 294
الفرع الثالث : تطبيقات في أسس المسؤولية الإدارية 308
المطلب الثاني : الضرر في المسؤولية الإدارية 324
الفرع الأول : مميزات الضرر القابل للتعويض 324
الفرع الثاني : أنواع الضرر القابل للتعويض 327
المطلب الثالث : في العلاقة السببية وانتفائها 328
الفرع الأول : ضرورة وجود علاقة سببية 329
الفرع الثاني : في مسؤولية الشخص المعنوي العام وانتفائها 330
المبحث الثالث : سير الخصومة وآثار رفع الدعوى الإدارية 337
المطلب الأول : في سير الخصومة 337
المطلب الثاني : في آثار رفع الدعوى الإدارية 344
خاتمة 355
المصادر 357

Scanné avec CamScanner